



منتدى الاستراتيجيات الأردني  
JORDAN STRATEGY FORUM

## قطاع الزراعة

### رؤية الأردن: خارطة طريق الاقتصاد الأردني



## منتدى الاستراتيجيات الأردني JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة. وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعية غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

يقدم هذا تقرير آراء نخبة من المختصين والخبراء في **القطاع الزراعي** تم التوافق عليها ضمن مجموعة من جلسات حوارية مركزة عقدها منتدى الاستراتيجيات الأردني، حيث قام المنتدى خلال الفترة الماضية بتنسيق الجهود وترتيب الجلسات الحوارية وتقديم الدعم الفني واللوجستي اللازمين.

حيث يهدف هذا الجهد إلى تحديد الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه **القطاع الزراعي** للسعي نحو تقديم حلول عملية من خلال مجموعة من المبادرات (المشاريع).

### شكر وتقدير

يعرب منتدى الاستراتيجيات الأردني عن بالغ شكره وتقديره لأعضاء فريق عمل **قطاع الزراعة** لمساهماتهم القيمة في صياغة هذه الأفكار والمبادرات المقترحة، والتالية أسماؤهم:

### قائد فريق العمل:

1. الدكتور فاضل الزعبي

### أعضاء فريق العمل (بالترتيب الأبجدي):

2. المهندس أنور حداد

3. السيد ثائر العدوان

4. الدكتور خالد القضاة

5. السيد خلف السردية

6. الدكتور خليل الجواسرة

7. الدكتور عامر جبارين

8. المهندس عبد الله الزين

9. السيد عماد النن

10. السيد محمد الحمود

11. السيد محمد الافرنجي

12. السيد نعمان ملكاوي

13. السيد يوسف حميد الدين

## جدول المحتوي

5.....	مقدمة
6.....	أداء القطاع خلال السنوات الخمس الماضية.....
9.....	أصحاب المصلحة للقطاع: الترابط والتقاطعات .....
10.....	التحليل الرباعي والأهداف الاستراتيجية.....
12.....	المبادرات (المشاريع) .....
15.....	التوصيات

## 1. مقدمة

تعتبر الزراعة ركيزة أساسية للتنمية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية، حيث أصبح البعد الاقتصادي يحتل أهمية خاصة من حيث زيادة العوائد والقدرة على المنافسة، لتحقيق التوازن الغذائي بما يكفل ديمومة الموارد وحفظ حقوق الأجيال القادمة فيها، ويؤمن ظروف التنمية المستدامة من الناحية الاجتماعية.

ولفهم الخصائص التي يتمتع بها القطاع الزراعي في الأردن؛ من المهم الإشارة إلى أن القطاع يعاني العديد من التحديات التي تحد من عملية نمو القطاع: متمثلة في محدودية الموارد الطبيعية كالمياه وتفتت الحيازات الزراعية وضعف المصادر المالية المخصصة للاستثمار في القطاع من جهة، وظهور التحديات المناخية والأمنية في الدول المجاورة من جهة أخرى، حيث حالت عوامل داخلية وخارجية دون أن يحقق القطاع النمو المنشود.

فعلى الصعيد الخارجي؛ بدأت الاضطرابات الإقليمية في سوريا والعراق والتي نتج عنها إغلاق الأسواق الزراعية في كلا الدولتين وحالت أيضا دون وصول الصادرات الزراعية الى دول الاتحاد الأوروبي وتركيا وروسيا، وكذلك الأزمة الخليجية الأخيرة التي أغلقت الأسواق القطرية أمام المنتجات الزراعية .

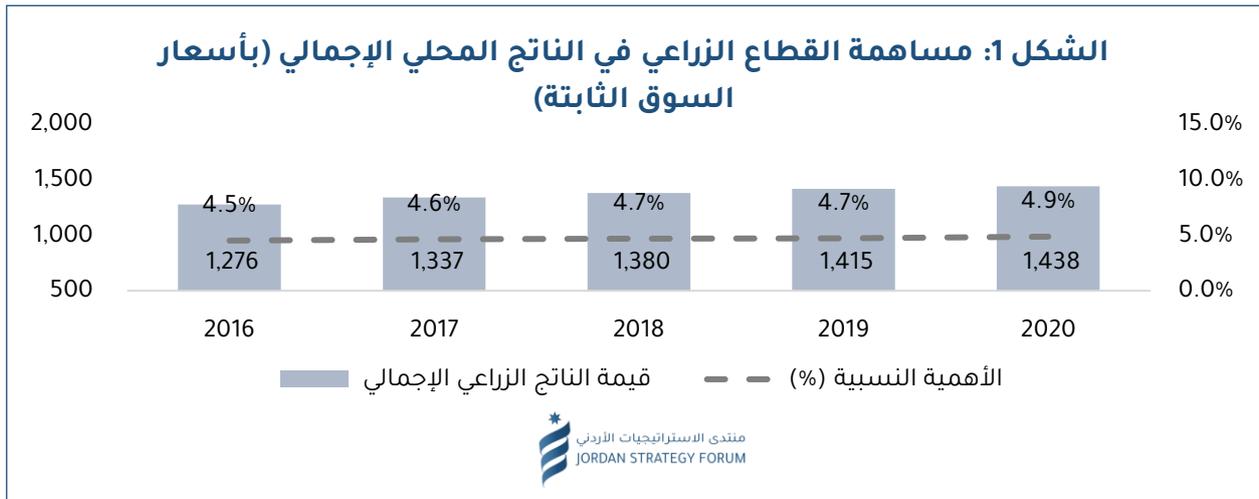
أما داخليا فساهمت عوامل عديدة في إبقاء القطاع في حلقة مفرغة كارتفاع كلفة الإنتاج والطاقة والعمالة الزراعية، بالإضافة الى ازمه جائحة كورونا المستجد التي أدت الى إغلاق الأسواق المحلية لبعض الفترات وتقييد العمل في الأنشطة الزراعية وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج والنقل، ويضاف الى ذلك تراجع القوة الشرائية.

وفي هذا السياق من المهم الإشارة إلى أن الهدف الأساسي وراء صياغة السياسات العامة تكمن في تحويل الوضع الحالي إلى مكاسب مريحة من خلال خلق قيمة اقتصادية أكبر للقطاع الزراعي دون زيادة استخدام المياه؛ على أساس التوسع في نطاق التكنولوجيات الجديدة مثل الزراعة المائية والتحول نحو المحاصيل عالية القيمة والتي تتسم بكفاءة استخدام المياه والتي تستجيب للفجوات في السوق المحلي والإقليمي.

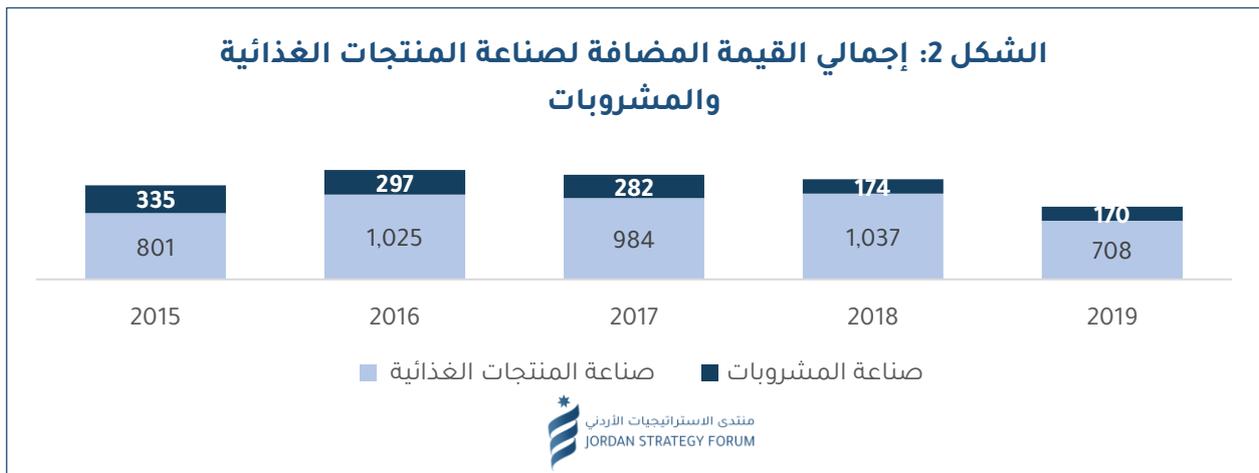
ومن شأن خطة العمل هذه تشخيص مكامن الخلل وإطلاق الإمكانيات التي تمكن القطاع الزراعي من استعادة زخم النمو وتحسين مستوى المعيشة للمزارعين من خلال زيادة الإنتاجية وفعالية القطاع في خلق فرص العمل المنتجة واللائقة للأردنيين.

## 2. أداء القطاع خلال السنوات الخمس الماضية

الناتج الزراعي الإجمالي: على الرغم من أن الإنتاج الزراعي في الأردن شهد نمواً طفيفاً خلال السنوات الأخيرة (2016 - 2020)، حيث بقيت نسبة مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي بقيت ثابتة بحدود (5%) تقريباً.



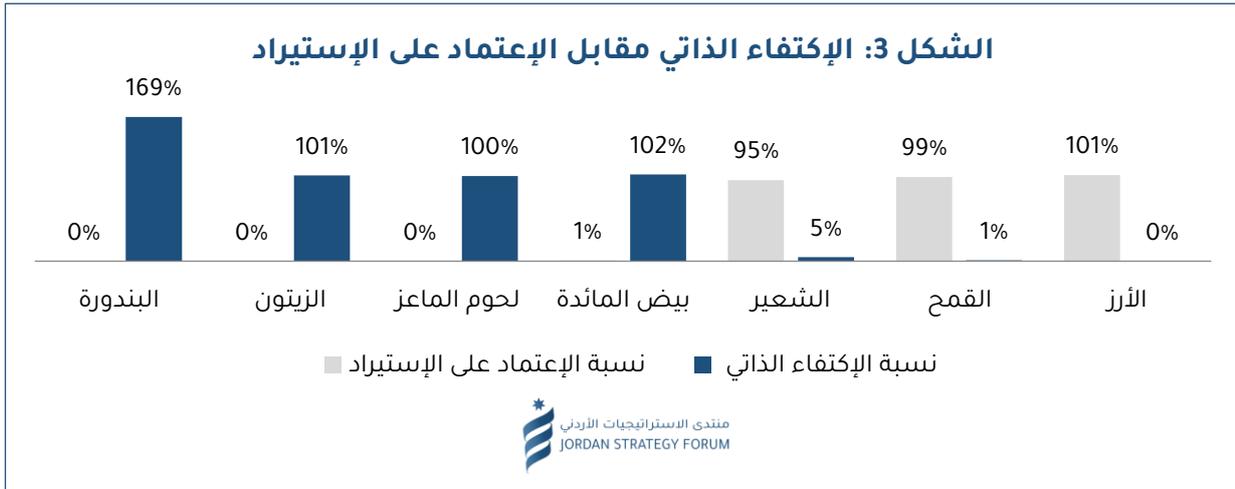
القيمة المضافة: انخفض حجم القيمة المضافة لقطاع الصناعات الغذائية والمشروبات بما نسبته (27%) خلال العام 2019، ليصل إلى ما يقارب 878 مليون دينار، مقارنة مع حوالي 1,211 مليون دينار. ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض نسبة القيمة المضافة من إجمالي الإنتاج القائم، وهو ما يشير إلى ارتفاع قيمة الإنتاج بشكل أكبر خلال السنوات الأخيرة.



وعلى الرغم من انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه لعب دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي من خلال سلسلة القيمة حيث تقدر مساهمة القطاع في

النشاط الاقتصادي ما بين 15- 20 % وذلك من خلال الروابط الخلفية والأمامية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ حيث تشير التقديرات إلى أن دولارا مستثمرا في الزراعة يضيف قيمة 3.8 دولار إلى الاقتصاد؛ مقارنة ب 1.3 في الصناعة و0.5 في قطاعات الخدمات (IFC, 2013).

**الاكتفاء الذاتي:** حقق القطاع الزراعي الاكتفاء الذاتي في عدد من منتجات الخضار والفواكه ولحوم الدواجن وزيت الزيتون وبيض المائدة، إلا أن الكثير من المنتجات الزراعية كالقمح والشعير واللحوم الحمراء ما زال الأردن يعتمد فيها على المستوردات.



دائرة الإحصاءات العامة، الميزانية الغذائية الزراعية 2017

نسبة الاعتماد على الاستيراد (المستوردات/الإنتاج + المستوردات-الصادرات \* 100)  
نسبة الاكتفاء الذاتي (الإنتاج/الإنتاج + المستوردات - الصادرات \* 100)

**عمالة القطاع الزراعي:** يعتبر القطاع الزراعي من أقل القطاعات الاقتصادية تشغيلاً للأيدي العاملة؛ حيث لم تتجاوز نسبة العاملين في القطاع الزراعي (1.7%)<sup>1</sup> من إجمالي أعداد حجم القوة العاملة، ويلاحظ تركيز العمالة الوافدة (من غير الأردنيين) في القطاع.

حيث يشير آخر مسح للبيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة إلى العاملين الدائمين (غير الأردنيين) يشكلون ما نسبته 75% من إجمالي العاملين الدائمين في القطاع.

نوع العمالة	أردنيين	غير أردنيين	المجموع
العمال الدائمين	6,009	17,308	23,317
العمال الموسمييين	1,299	5,022	6,321
العمال العرضيين	19,017	31,815	50,830

دائرة الإحصاءات العامة، أعداد وخصائص العاملين 2017

دائرة الإحصاءات العامة، قوة العمل 2020<sup>1</sup>

**أثر جائحة كورونا:** في ظل الظروف الراهنة التي يعيشها العالم اليوم نتيجة لتداعيات جائحة كورونا والتي انعكست بشكل مباشر على سلاسل الإمداد والإنتاج الزراعي حول العالم، أظهرت الأزمة أن أي اختلال في حلقات سلسلة القيمة سيؤدي إلى تأثيرات سلبية وخسائر على مستوى المزارعين، بشكل خاص، والاقتصاد الوطني بشكل عام.

### 3. أصحاب المصلحة للقطاع: الترابط والتقاطعات

يرتبط القطاع الزراعي مع العديد من القطاعات الأخرى؛ حيث يمكن أن يتخذ هذا الترابط أشكال متعددة تتمثل في تقاطعات مشتركة أو اعتماد متبادل، أو قد تكون على شكل تداخلات في المصالح؛ وهو ما يتطلب الحاجة إلى المفاضلة وإعطاء الأولويات بحسب كل قطاع.

أوجه التداخل مع القطاعات الأخرى	
العلاقة	القطاع
تحسين نظم التجارة الخارجية عن طريق الملحقيات التجارية وإعطاء بيانات دقيقة عن حجم التجارة وأنواع السلع، فضلا عن مهامها الداخلية المتمثلة بتوفير مخازن للخرين المؤقت والاستراتيجي	وزارة للصناعة والتجارة والتموين
وضع السياسات والإجراءات المنشطة لانسياب الأيدي العاملة للقطاع الزراعي والتخفيف من ارتفاع كلفته على المزارع	وزارة العمل

أوجه الترابط مع القطاعات الأخرى	
العلاقة	القطاع
تعزيز الإنتاج الزراعي، والإنتاجية والأسواق من أجل توسيع توافر الغذاء والوصول إليه، والمساهمة في تحسين استقرار إمدادات المواد الغذائية واستخدامها	وزارة الزراعة
ستقوم الجهات الفاعلة الخاصة بما يلي: (١) قيادة الجهود فيما يتعلق بإمدادات المدخلات والتسويق والواردات والصادرات والنقل و (٢) المساهمة في الزراعة وتجهيز الأغذية وتحسين البنية التحتية والتنمية التنظيمية.	القطاع الخاص
مساعدة تطوير القطاع الزراعي من خلال توسيع الأراضي المستصلحة والمحافظة على الحصص المائية	وزارة المياه والري
لإدارة المالية العامة والإنفاق وتنسيق المساعدة المالية الدولية،	وزارة المالية
تطوير وتحديث وسائل والطرق الناجعة لامتناس الصدمات المناخية لزيادة مناعة القطاع بمواجهة التغيرات المناخية	وزارة البيئة

## 4. التحليل الرباعي والأهداف الاستراتيجية

نقاط القوة	نقاط الضعف
<p>1. موقع إقليمي متميز جغرافيا ولوجستيا وقريب من أسواق الطلب المرتفع.</p> <p>2. تنوع المناخ والمناطق الزراعية الإيكولوجية.</p> <p>3. مراكز بحثية ناجحة ومختبرات ذو شهرة عالمية في مجال مراقبة سلامة الغذاء.</p> <p>4. موارد بشرية مدربه وكفؤة ومزارعين يمتازون بمهارة عالية.</p> <p>5. توفر مدخلات الإنتاج الزراعي (السماد، واللقاحات، والبيوت المحمية وشبكات ري وغيرها).</p> <p>6. قدرة كبيرة على التكيف من خلال قطاع خاص متميز.</p> <p>7. ظروف استثمارية وخدماتية مواتية، إضافة إلى بنية تحتية مهياة.</p>	<p>1. ضعف دور التعاونيات الزراعية والمنافسة غير العادلة للإنتاج المحلي ومحدودية فرص الحصول على التمويل.</p> <p>2. قلة مساهمة مراكز البحث العلمي الزراعي في تطوير القطاع ونقل التكنولوجيا والتصدي لندرة المياه واثار التغير المناخي.</p> <p>3. ضعف حلقات القيمة المضافة في سلاسل القيمة الزراعية (التسويق، والفرز، والتغليف والتعليب، والتجفيف والتصنيع) وضعف الجهد المؤسسي والخدماتي.</p> <p>4. غياب حقيقي ومؤثر للحزم التحفيزية المرتبطة بالقطاع الزراعي (طاقة، ومياه، ورسوم عمالة، وتمويل) إضافة لمحدودية التأمين ضد المخاطر ومحدودية الميزانية المخصصة لدعم القطاعات الإنتاجية.</p> <p>5. استسلام الأجندة الزراعية للواقع المفروض على الإنتاج الزراعي وضعف العمل والتوجيه لمخرجات زراعية ذات قيمة اعلى.</p>
الفرص	التحديات
<p>1. وجود شركاء اقليميين ودوليين لديهم الرغبة السياسية لتطوير القطاع الزراعي في المملكة.</p> <p>2. فرصه حقيقية لزيادة الإنتاج والإنتاجية بوجود مركز للبحوث الزراعية ومختبرات نباتية وحيوانية ومؤسسه للإقراض الزراعي ومؤسسة ناظمة لعمل الجمعيات التعاونية.</p> <p>3. إمكانية الحصول على وضع تفضيلي لدى دول المنطقة في التعاون الزراعي التجاري.</p> <p>4. وجود قطاع خاص يستثمر بمشاريع ريديه باستخدام التكنولوجيا الزراعية المتقدمة وامكانية وقدرة القطاع الخاص على تعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للغذاء.</p> <p>5. مرحلة متقدمة من الزراعات العضوية ومستوى جيد من إدارة مكافحة المتكاملة للنباتات ومخزون لا ينضب من الكوادر المؤهلة علميا لذلك.</p>	<p>1. المتغيرات السياسية في المنطقة التي افرزت منافسين للمنتج المحلي في أسواق مجاوره اقليميه وانبثاق أزمات ممتدة ولدت أعداد كبيرة من اللاجئين مع انكماش الدعم المالي من المجتمع الدولي للاجئين.</p> <p>2. عدم الالتزام بالمواصفات العالمية لجودة الغذاء.</p> <p>3. فقدان القدرة التنافسية السعريه (محلياً): نتيجة لوجود سياسات دعم وتحفيز زراعي مختلفة عند دول الجوار.</p> <p>4. معدلات الفقر والبطالة المرتفعة نسبياً مع ارتفاع معدلات النمو السكاني والارتفاع العالمي في أسعار الغذاء 40% خلال عام. وارتفاع أسعار الطاقة والأسعار الدولية المتقلبة لمدخلات الإنتاج.</p> <p>5. محدودية المصادر الطبيعية؛ تحديدا في قطاع المياه نتيجة للتغيرات المناخية ساهمت في (ارتفاع نسبة التصحر، وارتفاع درجة الحرارة، وفيضانات، امطار في غير موعدها، والصقيع) إضافة إلى تغير صفة استخدام الأراضي وتفتيت الملكيات الزراعية.</p>

**بناءً على التحليل الرباعي لقطاع الزراعة؛ تم التوافق بين أعضاء الفريق على 5 أهداف استراتيجية.**

<b>الأهداف الاستراتيجية</b>
1. تطوير العمليات اللوجستية في قطاع الزراعة.
2. الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة في قطاع الزراعة.
3. الوصول الى قطاع زراعي مهني ومنظم وبهيكلية فعالة ذات حزم تشجيعية بطابع مؤسسي مستدام.
4. تطوير الانتاج والانتاجية والاعتماد على الانتاج الزراعي المحلي يشقيه الحيواني والنباتي.
5. تطوير الصناعات الزراعية القائمة على المدخلات المحلية.

## 5. المبادرات (المشاريع)

<p><b>اسم الهدف الاستراتيجي: تطوير العمليات اللوجستية في قطاع الزراعة</b></p>
<p><b>اسم المبادرة:</b> إنشاء مرافق تجميع وتدرج وتعبئة وتخزين ونقل المنتجات المبردة.</p>
<p><b>شرح مختصر:</b> في مجال التعبئة والتدرج والتخزين المبرد، يوجد في الأردن 117 مشغل للتعبئة والتدرج والتخزين المبرد، وتختلف عن بعضها البعض من حيث التقنيات المستخدمة وسعة المشغل، فأغلبها يعتمد على التقنيات البسيطة والتدرج الأولي وقليل منها يعتمد على التقنيات المتطورة في التعبئة والتدرج والتخزين المبرد. وقد كشفت الأزمة الأخيرة المتعلقة بجائحة كورونا عن عدم كفاية منشآت التبريد المبرد للخضار والفواكه سواء على مستوى المزرعة أو على مستوى الشركات الكبيرة، كما تبين بان اغلب المزارع سواء في القطاع النباتي او الحيواني تفتقر الى التكامل العمودي حيث تفتقر الى منشآت التخزين وهذا سبب مشكلة في المحافظة على المنتجات الزراعية في أوقات الحظر الشامل.</p>
<p><b>النتائج المتوقعة:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• إضافة جيدة الى قيمة المنتج الزراعي</li> <li>• قوة تنافسيه في الأسواق المجاورة</li> <li>• تقليل الفاقد في عمليات ما بعد الحصاد</li> <li>• ضمان سلامة الغذاء بشكل أفضل</li> <li>• خلق فرص عمل جديدة</li> <li>• إشراك المرأة بنسبه عالية في هذا القطاع</li> </ul>
<p><b>مالك المبادرة:</b> وزارة الزراعة</p>

<p><b>اسم الهدف الاستراتيجي: الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة في قطاع الزراعة.</b></p>
<p><b>وتطوير الانتاج والانتاجية والاعتماد على الإنتاج الزراعي المحلي بشقيه الحيواني والنباتي.</b></p>
<p><b>اسم المبادرة:</b> مركز وطني للتدريب والتأهيل على مهارات وتكنولوجيا الزراعة.</p>
<p><b>شرح مختصر:</b> المهارات الحالية المتوفرة لدى العمالة والمختصين بالقطاع الزراعي اما تأتي من خبرات سابقة او تعليم أكاديمي، القطاع الزراعي بوضعه الحالي يحتاج لعمالة مؤهلة محترفة تقدم ما هو مطلوب حاليا وترتقي به وايضا تقوم بالمساهمة بطوير القطاع الزراعي بشكله المستقبلي من خلال تطوير تقنيات وتكنولوجيا الزراعة الحديثة في العمليات الزراعية المختلفة؛ ذلك يتم بالتعاون مع جامعات وجهات دولية ومحلية.</p>
<p><b>النتائج المتوقعة:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تحسين الانتاجية</li> <li>• تقليل المخاطرة</li> <li>• تقليل التكاليف</li> </ul>
<p><b>مالك المبادرة:</b> مؤسسة الإقراض الزراعي</p>

**اسم الهدف الاستراتيجي: الوصول الى قطاع زراعي مهني ومنظم وهيكلية فعالة ذات حزم تشجيعية بطابع مؤسسي مستدام.**

اسم المبادرة: زيادة كفاءة نظام التسويق الزراعي-التسويق الالكتروني عبر شركات خاصة للتسويق.

شرح مختصر: أسواق الجملة هي الحلقة الرئيسية في قنوات التسويق المحلية للمنتجات البستانية المحلي وتوصيل المنتجات من المنتج إلى المستهلك، وتتم في تلك الأسواق مزادات غير منظمة وغير مراقبة بما يكفي مما يؤدي إلى ارتفاع الهوامش التسويقية وتشوه الأسعار، كما ويتصف عرض المنتجات الزراعية في الأسواق المحلية بضعف مستوى العبوات والتدريج والتعبئة والتغليف.

**مالك المبادرة:** وزارة الزراعة، والقطاع الخاص

**اسم الهدف الاستراتيجي: الوصول الى قطاع زراعي مهني ومنظم وهيكلية فعالة ذات حزم تشجيعية بطابع مؤسسي مستدام.**

اسم المبادرة: إنشاء بنك للبيانات الزراعية.

شرح مختصر: توفير بيانات زراعية محدثة وشاملة حول كافة المحاصيل الزراعية وأعداد المزارعين وبشكل دوري، إضافة إلى توفير بيانات محدثة حول الصادرات والمستوردات الزراعية بغية بناء إطار متكامل لأهم المحاصيل الزراعية من حيث التنافسية والأهمية النسبية.

النتائج المتوقعة:

- الربط بين الأسواق الخارجية (المصدر إليها) بما يوفره القطاع من سلع زراعية أولية.

**مالك المبادرة:** وزارة الزراعة، ودائرة الإحصاءات العامة

**اسم الهدف الاستراتيجي: الوصول الى قطاع زراعي مهني ومنظم وهيكلية فعالة ذات حزم تشجيعية بطابع مؤسسي مستدام.**

اسم المبادرة: أنشاء تعاونية كبرى واحده لمزارعي وادي الأردن وتنظيم التعاونيات الزراعية.

شرح مختصر: تلعب الجمعيات التعاونية دورا محوريا في تطوير القطاع الزراعي حيث تمكن صغار المزارعين من الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير وخاصة ما يتعلق باستخدام التقنيات الحديثة في الانتاج الزراعي وخفض تكاليف الانتاج. وقد ساهمت الجمعيات التعاونية في تطوير القطاع الزراعي وخاصة في تبني تقنيات الري بالتنقيط واستخدام الاسمدة خلال حقبة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي والتي بلغ عددها في عام 2020 حوالي 325 (جمعية تعاونية زراعية).

تم معالجة التداخل بين الدور الحكومي والاهلي في العمل التعاوني من خلال اصدار قانون التعاون رقم 18 (لسنة 1997 الا ان الانظمة التي تساهم في بناء هيكل التعاون الاهلي مثل نظام الاتحاد التعاوني تأخر انجازه الى عام 2014 مما ساهم في عدم قدرة الجمعيات التعاونية على ممارسة عملها الريادي في القطاع الزراعي وعدم تحقيق اهداف القانون في انهاء الالتباس بين الدور الحكومي والاهلي في القطاع التعاوني.

النتائج المتوقعة:

- أنشاء تعاونية كبرى واحده لوادي الأردن كمرحلة أولى يتبعها تعاونيات أخرى لكل وحدة مناخية في الأردن بما مجموعه أربع تعاونيات حسب أنواع المناخ في الأردن.
- تطوير وتعديل التشريعات التي تعمل على تنظيم التعاونيات الزراعية.
- تأسيس اتحاد نوعي للجمعيات التعاونية الزراعية.

**مالك المبادرة:** وزارة الزراعة

<b>اسم الهدف الاستراتيجي: تطوير الصناعات الزراعية القائمة على المدخلات المحلية.</b>
<b>اسم المبادرة:</b> البنك المالي الزراعي.
شرح مختصر: يمتلك القطاع الزراعي قدرات كبيرة كامنة لم يتم استغلالها ويعود ذلك لعدة أسباب منها ضعف التمويل والتأمين في القطاع الزراعي الذي لم يحظى باهتمام من المؤسسات المالية والمصرفية وشركات التأمين.
<b>النتائج المتوقعة:</b>
<ul style="list-style-type: none"><li>• إن فتح الباب الترخيص لمصارف مالية نوعية مختصة بالزراعة وشركات تأمين زراعية سيتمكن القطاع الزراعي من استعادة زخم النمو وتحسين مستوى المعيشة للمزارعين من خلال زيادة الإنتاجية وفعالية القطاع في خلق فرص العمل المنتجة واللائقة للأردنيين.</li></ul>
<b>مالك المبادرة:</b> وزارة الاستثمار، والبنك المركزي

## 6. التوصيات

1. لا بد من التأكد من الملكية الوطنية لخارطة الطريق 2030 من خلال المشاركة الكاملة (بالحد المسموح والمناسب) للسلطات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تخطيط الإجراءات وتنفيذها ومراقبتها.
2. استخدام وتعزيز ممارسات المشاركة لتحديد الاحتياجات وبناء القدرات اللازمة لتمكين كافة الفئات وإرساء أسس المشاركة المستدامة والجادة طوال كافة مراحل الخطة .
3. تنفيذ التقييمات الأولية للاحتياجات والقدرات لضمان أن تؤدي بنود هذه الخطة إلى الاستفادة من الآليات والقدرات القائمة وعدم إنشاء أنظمة موازية.
4. لا بد من تجنب الضرر حيال عناصر وطرق الاستجابة. حيث إن المساعدة الخارجية لا تكون حيادية بل تندرج في السياق الذي يتم تقديمها فيه. ومن ثم قد تعزز أو تبدأ في مواجهة الاختلافات التي تسهم في حدوث الاخفاقات أو تؤدي إلى تفاقمها.
5. نشر العدالة وتطوير القدرات المحلية لمنع التمييز من أي نوع وتعزيز المساواة بين الجنسين استنادا إلى الفهم الشامل للاحتياجات والقدرات المختلفة لدى النساء والرجال والفتيان والفتيات. تتأثر أدوار النساء في عمليات التحول والتنمية تأثيرا شديدا بمدى إدراج احتياجاتهن في التقييم والتخطيط والبرامج بالإضافة إلى الاعتماد على ما لديهن من خبرات ونقاط قوة معتبرة في مجال التنمية.
6. التأكد من دمج المشكلات المشتركة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: البيئة والأمان وحقوق الإنسان
7. تقوية أنظمة المساءلة بحيث تستطيع محاسبة المسؤولين والسلطات المحلية وجهات المساعدات الدولية فيما يتعلق بتنفيذ خطط وبرامج هذه الرؤيا.



منتدى الاستراتيجيات الأردني  
JORDAN STRATEGY FORUM

[www.jsf.org](http://www.jsf.org)

[www.jsf.org](http://www.jsf.org)  /JordanStrategyForumJSF  @JSFJordan